6 خبراء يجيبون.. لوبان هُزمت على يد اليسار، لكن من سيحكم فرنسا؟

كتبه الغارديان | 9 يوليو 2024,

ترجمة وتحرير: نون بوست

أراد ماكرون "توضيحًا، ولكن ما حصلت عليه فرنسا كان المزيد من عدم اليقين

بقلم ريم ممتاز، زميلة بحثية استشارية في السياسة الخارجية الأوروبية والأمن في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

أسفرت الانتخابات المفاجئة في فرنسا عن أكثر برلمان مجزأ منذ أن أسس شارل ديغول الجمهورية الخامسة. لقد صُمم النظام الانتخابي القائم على الأغلبية في الجولتين؛ لتجنب عدم الاستقرار السياسي واحتواء الأطراف المتطرفة. وقد فشل النظام في تحقيق الهدف الأول؛ حيث انقسم البرلمان الجديد المعلق إلى ثلاث مجموعات متشابهة، وستبقي أي حكومة يتم تشكيلها تحت تهديد مستمر بالتصويت بحجب الثقة. ونجح جزئيًا فقط في تحقيق الهدف الثاني؛ حيث منع التجمع الوطني اليميني المتطرف من الوصول إلى السلطة، لكنه لم يمنع نموه الهائل في مقاعد البرلمان من ثمانية مقاعد إلى أكثر من 120 مقعدًا بين سنتي 2017 و2024.

وكان تحالف الجبهة الشعبية الجديدة اليساري الذي تشكّل قبل أيام قليلة من الجولة الأولى من التصويت هو الذي غيّر قواعد اللعبة. فبالإضافة إلى المركز الثاني القوي الذي حققه حزب إيمانويل ماكرون في المرتبة الثانية، على الرغم من خسارته نصف مقاعده، ونسبة المشاركة المرتفعة تاريخيًا (66.6 بالمائة)، كان أداؤه دليلًا مهمًا على أن حزب التجمع الوطني لا يحظى بدعم غالبية السكان. وعلى الرغم من ذلك، أصبح اليمين المتطرف جزءًا طبيعيًا من السياسة الفرنسية، وأصبحت أفكاره ومصطلحاته تتردد على نطاق واسع حتى في القنوات الإخبارية والصحف الرئيسية، ولم يكد عدد مقاعده التاريخي يُحدث ضجة كبيرة.

وخلافًا للتوقعات؛ فإن التصويت التكتيكي من قبل ناخبي اليسار والوسط فيما يُعرف بالجبهة الجمهورية، وهو جدار حماية لمنع انتخاب حزب التجمع الوطني، قد نجح في هذا الأمر، على الرغم من محاولة ماكرون في البداية تشويه سمعة الجبهة الشعبية ثم تقسيمها. وقد انقسم معسكره

حول مسألة الدعوة إلى التصويت التكتيكي، مما يشير إلى انقسام جديد داخل حزب التجمع، وإضعاف ملحوظ لنفوذه على مجموعته البرلمانية.

والسيناريو الأكثر تفاؤلاً الآن هو السيناريو الذي يحافظ فيه حزب الجبهة الشعبية على وحدته، على الرغم من التوترات الداخلية، ويتمكن من الحصول على دعم الجناح اليساري في حزب التجمع، وبالتالي يتمكن من تشكيل حكومة. أما إذا حافظ حزب التجمع على وحدته وتوصل إلى اتفاق مع حزب الجمهوريين المحافظ والوسطيين المستقلين؛ فيمكنه أيضًا تشكيل حكومة. ولكن كلا الخيارين سيشكلان تحديًا كبيرًا للنظام السياسي الفرنسي الذي يفتقر إلى ثقافة التوافق السياسي والائتلافات، وسيكونان عرضة للتصويت بحجب الثقة. وبالتالي؛ فإن فرنسا معرضة لخطر كبير من الجمود السياسي مع برلمان بلا دفة ورئيس ضعيف ومعزول.

لقد دعا ماكرون إلى إجراء انتخابات لفرض ما أسماه "توضيح" للمشهد السياسي، معتبرًا أن البرلمان "غير قابل للحكم" بأغلبية نسبية و245 مقعدًا فقط. وكما قال رئيس وزرائه السابق إدوار فيليب مساء الأحد؛ فإن ما "كان من المفترض أن يكون لحظة توضيح، أدى بدلاً من ذلك إلى حالة من عدم اليقين".

تصرف ماكرون كما لو بإمكانه سحق النظام، لكن ذلك انتهى

بقلم**شاهين فالاي**: اقتصادي فرنسي وزميل بحوث أول في المجلس الألماني للعلاقات الخارجية

عندما أعيد انتخاب إيمانويل ماكرون رئيسًا في سنة 2022، كان ذلك إلى حد كبير بفضل الناخبين اليساريين الذين كانوا على استعداد لاختياره ضد مارين لوبان، على الرغم من خيبة أملهم العميقة من فترة ولايته الأولى في منصبه. وعلى الرغم من افتقاره إلى الأغلبية في البرلمان؛ إلا أنه مع ذلك تصرف كما لو كان بإمكانه تنفيذ برنامجه، فقد استغل وأساء استخدام الصلاحيات الرئاسية إلى حد إهمال حتى نوابه في البرلمان.

لقد وضعت نتيجة انتخابات يوم الأحد نهاية لهذا النمط من الحكم. وبالفعل، فشلت مناورة ماكرون – توسيع ائتلافه أو السماح لليمين المتطرف بالحكم وتقويض فرص مارين لوبان في الفوز الكاسح في سنة 2027 – فشلًا ذريعًا، وسيتعين على ماكرون السماح للجبهة الشعبية الجديدة بمحاولة تشكيل حكومة، لكن هذا يثير تساؤلات جوهرية.

أولاً، لم يكن اليسار مستعدًا للحكم وليس لديه رئيس وزراء موثوق به بعد. في حين أن جون لوك

ميلانشون، زعيم حزب فرنسا الأبية والمرشح الرئاسي السابق، يقود الكتلة الأكبر في الجبهة الشعبية الجديدة؛ فهو أيضًا المرشح الأقل حظًا بين شركائه في الائتلاف. وحتى لو تمكن حزب الجبهة الشعبية من اختيار رئيس وزراء وتشكيل حكومة؛ فسيكون يمتلك أقل من الأغلبية بأكثر من 100 مقعد. وسيتعين عليه العمل مع حزب ماكرون وتعلم سياسات التحالفات، وهو أمر يجهله النظام السياسي الفرنسي إلى حد كبير. وأخيرًا؛ سيتعين على برنامج اليسار الاقتصادي مواجهة واقع القواعد المالية الأوروبية الجديدة من جهة، وشكوك الأسواق المالية من جهة أخرى. وسيتطلب هذا الأمر التحقق من الواقع الذي قد يكون من الصعب قبوله بالنسبة لجزء من الجبهة الشعبية الجديدة.

هذه النتيجة ستغذي رواية التجمع الوطني عن كونهم ضحايا

بقلم ماريون فان رنترغام، صحفية فرنسية

هناك شيء واحد واضح على الأقل: الشعب الفرنسي لا يريد اليمين المتطرف في الحكومة. ولم يكن التجمع الوطني قريبًا من أبواب السلطة بهذا القدر من قبل. فبعد الجولة الأولى من الانتخابات قبل أسبوع؛ كان الحديث يدور حول جوردان بارديلا، تلميذ مارين لوبان البالغ من العمر 28 سنة، كرئيس وزراء مستقبلي لإيمانويل ماكرون. ولدهشة الجميع؛ انقلبت الأمور رأسًا على عقب بين الجولتين.

صحيحٌ أن مارين لوبان نجحت في "نزع الشيطنة" عن الحزب الذي أسسه والدها، إلا أن إعادة تسمية الحزب لم تكن كافية لتنسي الناخبين أن التجمع الوطني ليس حزبًا سياسيًا عاديًا، وأنه لم يرفض تاريخه قط أو ينفصل عن أيديولوجية كراهية الأجانب المتجذرة في اليمين المتطرف من خلال أنصار نظام فيشي والجزائر الفرنسية.

ولكن الارتياح الذي تشعر به أغلبية الشعب الفرنسي هو مجرد وهم. فالجمعية الجمهورية غير قابلة للحكم، وهي منقسمة إلى ثلاث كتل متساوية تقريبًا، وهي أكثر عداء لبعضها البعض من أي وقت مضى، وليس أي منها في وضع يسمح لها بفرض نفسها.

لا شك أن إيمانويل ماكرون سيجادل بأنه ربح في رهانه الانتخابي، لكنه لم يربح؛ بل خسر سلطته السياسية. لقد انتقل مركز الثقل من قصر الإليزيه إلى الجمعية الوطنية، التي أصبحت الآن في حالة جمود ولم يعد من الممكن إعادة انتخابه قبل سنة.

لا يوجد رابحون؛ فالتجمع الوطني الديمقراطي قد تضاعف مقاعده، لكنه لم يفز بالأغلبية التي كانت في متناول يده. وربما لم يختف تحالف الرئيس الوسطي، لكنه فقد الأغلبية النسبية التي كانت لديه. ومن المؤكد أن الجبهة الشعبية الجديدة، المكونة من تحالف متنوع من الأحزاب اليسارية، قد تصدرت القمة، لكنها لا تملك زعيمًا، ولا أغلبية، ولا أهدافًا مشتركة. كما أن راديكالية جون لوك ميلانشون وحزبه، فرنسا الأبية، تشكل العائق للآخرين.

وتعتبر فرنسا في الوقت الضائع؛ فإن السد (الحائط) ضد اليمين المتطرف من قبل معارضة متكتلة سوف يغذي استياء ناخبي حزب الجبهة الوطنية، الذين يشعرون بأنهم ضحايا الصفقات المبرمة بين الأصدقاء. وإذا فشلت أحزاب "الجبهة الجمهورية" في بناء تحالفات بناءة؛ فإنها ستثبت أن لوبان على حق، فقد أعلنت مساء الأحد: "استمرار المد في الارتفاع" و"انتصارنا مؤجل فقط". لقد تجنبت فرنسا الأسوأ، ولكن الثمن هو الفوضى والقنبلة الموقوتة.

نجح التحالف المناهض لوبان نجاحًا يفوق أحلامه الجامحة

بقلم موجبتي رحمن، المدير الإداري لأوروبا في مجموعة أوراسيا

لقد نجح التحالف المسمى الجبهة الجمهورية – وهو تحالف تكتيكي بين اليسار والوسط المؤيد لماكرون لعرقلة اليمين المتطرف في الجولة الثانية من الانتخابات الفرنسية – بتحقيق نجاح فاق كل أحلامه.

لقد خرج الناخبون بأكبر عدد منذ 27 سنة ليهزموا عشرات المرشحين اليمينيين المتطرفين الذين تصدروا استطلاعات الرأي في الجولة الأولى قبل أسبوع. ولم يُحرم حزب التجمع الوطني، الذي تتزعمه مارين لوبان، من الحصول على الأغلبية الحاكمة فحسب؛ بل تم دفعه إلى المركز الثالث.

وستضم الجمعية الوطنية الجديدة ثلاث كتل كبيرة، لا يقترب أي منها من المقاعد الـ 289 اللازمة للحصول على الأغلبية العامة. وعلى الرغم من أن نجاح التحالف اليساري المكون من أربعة أحزاب، الذي سيصبح أكبر مجموعة برلمانية بـ182 مقعدًا، قد يثير قلق الأسواق؛ إلا أنه لا يملك فرصة لتشكيل حكومة وقد ينقسم بسرعة بين مكوناته الأكثر راديكالية، وهو حزب "فرنسا الأبية" بزعامة جان لوك ميلينشون، وبين الاشتراكيين والخضر والشيوعيين الأكثر اعتدالًا.

وقد سيستغرق الأمر العديد من الأيام، وربما عدة أسابيع، قبل أن يكون لدى فرنسا حكومة جديدة.

ومن المرجح أن يحاول ماكرون الآن تشكيل ما يسمى بـ"تحالف قوس قزح" من الاشتراكيين والشيوعيين والخضر والوسط ويمين الوسط. إن الأرقام متوفرة لمثل هذا التحالف لتحقيق الأغلبية (289 مقعدًا)، ولكن من غير المؤكد ما إذا كان مثل هذا التحالف – غير المعتاد فرنسيًا والذي يضم سياسيين كانوا أعداء لفترة طويلة – يمكن أن يجد أرضًا صلبة ينطلق عليها.

وسيكون من الصعب الاتفاق بين اليسار (من دون فرنسا الأبية) ويمين الوسط على برنامج سياسي ولو بالحد الأدنى، وربما يكون مصيره الفشل. وسيعتمد الكثير على ما إذا كان بإمكان اليسار واليمين والوسط الاتفاق على رئيس وزراء محتمل – أو، في البداية، شخص ما لقيادة المحادثات بشأن تشكيل حكومة ائتلافية.

وقد يضطر ماكرون بدلاً من ذلك إلى اللجوء إلى حكومة تكنوقراط من الأكاديميين وقادة الأعمال وكبار المسؤولين والنقابيين. ولم تتم تجربة ذلك في فرنسا منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. قد ينجح ذلك من الناحية النظرية، ولكنه سيؤدي إلى استياء اليمين واليسار على حد سواء من مصادرة مستقبل البلاد من قبل المؤسسة.

لا يزال بإمكان مارين لوبان أن تطمح إلى فرصة ثالثة في الرئاسة

بقلم فرانسواز بوسيك، زميلة بحثية زائرة وزميلة في مركز البحوث الأوروبية بجامعة كوين ماري في لندن.

لم يفز حزب التجمع الوطني، الذي تتزعمه مارين لوبان، في الانتخابات، لكنه زاد مقاعده في الجمعية الوطنية بنسبة 60 بالمائة منذ سنة 2022، ولم يختفِ اليمين المتطرف.

إن الجمهورية الفرنسية الخامسة تفقد تدريجيًا تفردها وتضطر إلى تعلم فن بناء الائتلافات، تمامًا مثل معظم الديمقراطيات البرلمانية الأوروبية. واليوم، سيقدم غابرييل أتال، رئيس وزراء إيمانويل ماكرون، استقالته للرئيس، على الرغم من أنه من المرجح أن يبقى في منصبه حتى يتم تشكيل حكومة جديدة، وهو ما قد يستغرق بضعة أسابيع.

ومن غير الواضح نوع الائتلاف الذي سيتمكن ماكرون من تشكيله؛ فالجبهة الشعبية الجديدة عبارة عن تحالف انتخابي واسع وهش من أربعة أحزاب ليس لها زعيم متفق عليه ولا برنامج مشترك، وسوف تكافح من أجل العمل مع ماكرون.

ولكن هناك شيء واحد مؤكد؛ حيث سيتعين على الحكومة الجديدة أن تستمر لمدة 12 شهرًا على

الأقل، لأن الدستور يمنع الدعوة إلى انتخابات برلمانية أخرى في غضون سنة. فهل ستكون حكومة مؤقتة من التكنوقراط مثل تلك التي نراها بانتظام في إيطاليا، أم ستكون هناك فترة طويلة من الشلل كما هو الحال في هولندا أو بلجيكا أو أيرلندا الشمالية؟

ومن المفارقات أن ماكرون هو المسؤول عن خلق هذا الوضع. فقد انشق عن الحزب الاشتراكي في سنة 2016 وأطلق حركة وسطية جديدة (تسمى الآن حركة النهضة). وقد أدى ذلك إلى تغيير النظام الحزبي التقليدي القائم على الاستقطاب الثنائي، وقضى على حزب "الجمهوريين" (يمين الوسط) وخلق مساحة أكبر في اليمين المتطرف لحزب مارين لوبان لينمو، وهو ما فعله بوضوح في هذه الانتخابات؛ حيث زاد عدد نوابه من 89 إلى 143 نائبًا. ولا تزال طموحات لوبان في الحصول على فرصة ثالثة للرئاسة في سنة 2027 تسير على الطريق الصحيح.

تجـدد في السـياسة الفرنسـية – ويـوم سيء لفلاديمير بوتين

بقلم ناتالي توتشي كاتبة عمود في صحيفة الغارديان الأوروبية.

هناك قراءتان محتملتان للانتخابات الفرنسية وانعكاساتها على بقية أوروبا. فالقراءة المتشائمة هي قراءة الضفدع المغلي في الإناء والذي يموت دون أن يدري مع ارتفاع درجة حرارة الماء تدريجيًا.

في المشهد الفرنسي؛ كان الرأي السائد بعد الجولة الأولى قبل أسبوع أن مقامرة إيمانويل ماكرون الصادمة بحل البرلمان بعد فوز اليمين المتطرف في الانتخابات الأوروبية قد فشلت بشكل مأساوي. وشبّه الكثيرون دعوته إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة بقرار ديفيد كاميرون في سنة 2016 بالدعوة المتسرعة إلى إجراء استفتاء على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، على افتراض أن التصويت سيكون لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي، ليأتي ذلك بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

لقد أدى تهديد حكومة اليمين المتطرف إلى تعبئة "الجبهة الجمهورية" لمنع التجمع الوطني من الحصول على الأغلبية.

ولكن بالنسبة إلى المتشائمين، حتى لو نجح ذلك في إبعاد حزب التجمع الوطني الديمقراطي عن السلطة؛ فإن حقيقة أن الأحزاب الأخرى "تحالفت" لإيقافه والفوضى التي ستترتب على ذلك من برلمان منقسم، لن يؤدي إلا إلى تعزيز محاولة مارين لوبان للوصول إلى الإليزيه في سنة 2027.

وتعد قراءة الضفدع هي أنه بعد كل انتخابات يتعزز اليمين المتطرف؛ حيث يتم تطبيعه في النظام السياسي (خاصةً من خلال استعداد يمين الوسط للعمل معه) مع الاحتفاظ بطابعه "المعادي

للنظام"؛ حيث إن نجاح التيار الرئيسي في منعه من الوصول إلى السلطة هو بالضبط ما يمكّن هذا الأخير.

وعلى المستوى الأوروبي؛ حقق اليمين المتطرف أيضًا تقدمًا على المستوى الأوروبي في 9 حزيران/ يونيو، ومن المقرر أن يزداد وزنه مع تشكيل فيكتور أوربان، من حزب "وطنيون من أجل أوروبا"، هذا الأسبوع لتجمع ثالث لليمين المتطرف في برلمان بروكسل. وهناك عدد متزايد، وإن كان لا يزال أقلية، من الحكومات المشككة في أوروبا في مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي الذي يسن القوانين، بما في ذلك إيطاليا والمجر وهولندا وسلوفاكيا، ومن المحتمل أن تتبعها النمسا في وقت لاحق من السنة. وهكذا ترتفع درجة الحرارة تدريجيًا، وفي النهاية سيموت الضفدع الليبرالي الديمقراطي المؤيد لأوروبا.

ويمكن تلخيص القراءة الأكثر تفاؤلاً في أن ماكرون كان أكثر تفاؤلاً من ديفيد كاميرون، فقد اتضح أن ماكرون كان أقرب إلى بيدرو سانشيز منه إلى ديفيد كاميرون. فقد نجح رئيس الوزراء الإسباني في تجميع ائتلاف متنوع بهدف مشترك يتمثل في إبعاد اليمين المتطرف عن السلطة، على عكس يمين الوسط في إيطاليا وهولندا، الذي أظهر استعداده للعمل مع اليمين المتطرف.

لم يحل اتفاق التصويت التكتيكي في فرنسا دون "تعايش كارثي" بين ماكرون، الرئيس الليبرالي المؤيد لأوروبا، وحكومة اليمين المتطرف المشككة في أوروبا؛ بل ربما يكون قد أدى أيضًا إلى تجديد السياسة الفرنسية.

ومن المدهش أن مئات المرشحين الذين جاءوا في المركز الثالث انسحبوا من السباقات الثلاثية لمنع تقسيم الأصوات المضادة للوبان. والأمر الأكثر إثارة هو أن الناخبين حذوا حذوهم. فقد استجاب الناخبون الفرنسيون للدعوة إلى التصويت للجبهة الجمهورية حتى لو كان ذلك يعني مخالفة معتقداتهم السياسية.

لقد صوت الملايين من الليبراليين لليساريين والعكس صحيح، متحدين في اقتناعهم بأن الجمهورية الفرنسية وقيمها ما بعد الحرب كانت في خطر قاتل. ولا يزال هذا الارتباط بالقيم يتردد صداه لدى غالبية المواطنين.

ولا يزال تهديد اليمين المتطرف للديمقراطية الليبرالية والاندماج الأوروبي حقيقيًا، ومعه دعم الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا والعمل المناخي والنظام العالمي الليبرالي. ومع ذلك، فقد تم احتواء الأضرار، وقد يتم احتواؤها في نهاية المطاف إذا لم يتم هزيمتها، ولهذا لم تكن الليلة الماضية ليلة جيدة لفلاديمير بوتين.

المصدر: الغارديان

رابط المقال : https://www.noonpost.com/226404/